## فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ(١)

هذا الفصل تتميم لباب التصريف لأنه من باب زيادة الهمزة، وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة الوصل وعلى مواضعها على الكلم، وإلى تعريفها أشار بقوله:

**٩٣٨- لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لا يَثْبُتُ إلا إذَا ابْتُدِي بِهِ كَاسْتَثْبُتُوَا**

يعني: أن هذه الوصل هي الهمزة السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلا، وإنما سميت همزة وصل اتساعا لأنها تسقط في الوصل، وقيل: لأن الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها، وقيل: لأن المتكلم يتوصلها بها إلى النطق الساكن، وفهم من قوله (**همز**) أن همزة الوصل أتى بها همز خلافا لمن قال هي في الأصل ألف، وفهم من قوله (**سابق**) أنها لا تكون إلا أولا، وفهم من قوله (**لا يَثْبُتُ... إلا إذَا ابْتُدِي بِهِ**) أن سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة.

و(**همز**) مبتدأ، و(**سابق**) نعت له وخبره في المجرور قبله، و(**لا يثبت**) جملة في موضع النعت أيضاً لهمز، و(**إلا**) إيجاب للنفي والعامل في (**إذا**) يثبت، ويجوز ضبط (**استثبتوا**) بضم التاء الأولى مبنيا للمفعول فيكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل وبفتحها فيكون فعل أمر والواو ضمير الفاعل وبهذا الأخير جزم الشارح فقال أمر للجماعة بالاستثبات وهو تحقيق الشيء. ثم انتقل إلى مواضعها وهي ستة مواضع أشار إلى الأول منها بقوله:

**٩٣٩-وَهُوَ لِفعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوِ انْجَلَى**

يعني: أن كل همزة افتتح بها الفعل الماضي الرائد على أربعة أحرف فهي همزة وصل وشمل الخماسي نحو انطلق والسداسي نحو استكبر وهو منتهاه.

و(**هو**) مبتدا عائد على الهمز، و(**لفعل**) خبره، و(**ماض**) نعت (**لفعل**) و(**احتوى**) في موضع النعت لفعل. ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال:

**٩٤٠- وَالأَمْرِ وَالمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثُّلاثِيْ كَاخْشَ وَامْضَ وَانْفُذَا**

يعني: أن الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة أحرف همزة وصل نحو: انطلق واستخرج استخراجا، و(**الأمر والمصدر**) مجروران بالعطف على فعل والتقدير وهو لفعل صفته كذا والأمر المصدر منه.

---

(١) همزة الوصل تقع في ابتداء الكلمة، ويُنْطَقُ بها إذا وقعت في أوّل الكلام، ولا يُنطق بها إنْ وقعت في وسطه، نحو: اسْتَثْبُتُوا، واذْهَبْ، وانْتَصَرَ.

ويُؤْتى بها للتَّوَصُّلَ للنطق بالساكن إذا كان أوّل الكلمة ساكنا؛ لأنه لا يُبتدأ بساكن كما لا يُوقف على متحرك.

ثم انتقل إلى الرابع فقال: (**وَكَذَا... أَمْرُ الثُّلاثِيْ كَاخْشَ وَامْضَ وَانْفُذَا**) يعني أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان مضارعه على يفعل نحو اخش، أو على يفعل نحو امض، أو على يفعل نحو نفذ، وهذه فائدة التمثيل، وفهم من المثال أيضاً أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكنا نحو يخشى ويرمي وينفذ، فلو كان محركا لم يؤت بهمزة الوصل نحو يقول ويعد فتقول في الأمر منهما قل وعد. ثم أشار إلا الخامس بقوله:

**٩٤١-وَفِي اسْمٍ اسْت ابْنٍ ابْنمٍ سُمِعْ وَاثْنَيْنِ وَامْـرِئٍ وَتَأْنِيـث تَبِـعْ**

**٩٤٢- وَايْمُنُ هَمْزُ أَلَّ كَذَا وَيُبْـدَلُ مَدًّا فِي الاسْـتِفْهَامِ أَوْ يُسَـهَّلُ**

فذكر سبعة أسماء، وفهم من قوله: (**وَتَأْنِيث تَبِعْ**) أن مجموعها عشرة أسماء لأن مؤنث امرئ امرأة وابن ابنة، ومؤنث اثنين اثنتان، أما (**اسم**) فأصله عند البصريين سمو فحذفت الواو وسكن أول الاسم ليجتنبوا همزة الوصل فتكون عوضا من المحذوف، وأما است فأصله ستة بالهاء فحذفت وعوض منها الهمزة، وأصل (**ابن**) بنو ففعل به ما فعل بـ(**اسم**) و(**ابنم**) هو ابن زيدت عليه الميم، و(**اثنين**) أصله ثنين، و(**امرؤ**) لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف لأن الهمزة بصدد التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف، وأما (**أيمن**) فهو المستعمل في القسم وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة وهي همزة وصل هذا مذهب البصريين، وقوله (**وتأنيث تبع**) راجع إلى (**ابن**) مؤنثه ابنة، و(**امرئ**) مؤنثه امرأة، و(**اثنين**) مؤنثه اثنتان.

وفهم من قوله (**سمع**) ان دخول الهمزة في هذه الأسماء غير مقيس بخلاف ما تقدم، و(**في اسم**) إلى آخر المجرورات وهو (**أيمن**) متعلق بـ (**سمع**) وفي قوله (**سمع**) ضمير نائب عن الفعل عائد على همزة الوصل المتقدم. ثم أشار إلى السادس فقال: (**وهمز أل كذا**) أي والهمزة في أل همزة وصل كما كانت فيما ذكر وهذا الذي ذكر في (**أل**) هو مذهب سيبويه، ومذهب الخليل أنها أصلية حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، ثم بين حكم همزة (**أل**) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام فقال: (**وَيُبْدَلُ... مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ**) يعني أن همزة (**أل**) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام جاز فيها أعني في همزة (**أل**) وجهان: إبدالها ألفا من جنس حركة الهمزة التي قبلها، وتسهيلها بين الألف والهمزة وقد قرئ بهما آلذكرين. وفهم منه أن غير همزة (**أل**) من همزة الوصل تحذف إذا دخلت عليها همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو أصطفى البنات على البنين، وإنما لم تحذف همزة: (**أل**) إذا دخلت عليها همزة الاستفهام وكان القياس حذفتها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة.

و (**همز أل**) مبتدأ وخبره (**كذا**) و(**مدا**) مفعول ثان بـ (**يبدل**) وهو على حذف مضاف أي حرف مد، والمفعول الأول ضمير مستتر في (**يبدل**) عائد على (**همز أل**) و(**يسهل**) معطوف على (**يبدل**) أو للتخيير وإنما جعلتها للتخيير وإن كانت (**أو**) التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر لأن الكلام في معنى الأمر كأنه قال: أبدلها أو سهلها.

obeikandl.com